الأمم المتحدة

A/71/139

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2016
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٧ (زز) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير آراء الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد. وقد تلقى الأمين العام حتى تاريخه تسعة تقارير وردت من حكومات، إضافة إلى ردين وردا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

* A/71/50.

080816 010816 16-12118 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الردود الواردة من الحكومات	٣
	كوبا	٣
	السلفادور	٦
	غواتيمالا	٦
	اليابان	٦
	لبنان	٧
	المكسيك	٧
	هولندا	٨
	البرتغال	٩
	أوروغواي	١٠
ثالثا -	الردود الواردة من الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة	١٠
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	١٠
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٢

أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في الفقرتين ٢ و ٨ من قرارها ٥٧/٦٩، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، ولا سيما الدول والمنظمات التي لم توافِ الأمين العام بعد بآرائها في آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، إلى القيام بذلك، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن هذا الموضوع في دورتها الحادية والسبعين.

٢ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب إليها أن تقدم تقاريرها قبل ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقدم مكتب شؤون نزع السلاح أيضا طلبا مماثلا للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية.

٣ - وتلقى الأمين العام حتى هذا اليوم تسعة ردود وردت من حكومات، إضافة إلى ردين وردا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وترد الردود التي وردت في الفرعين الثاني والثالث أدناه. وستصدر الردود الإضافية الواردة من الدول الأعضاء كإضافة لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

أعاد المجتمع الدولي تأكيد قلقه الحقيقي من آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على صحة البشر والبيئة في القرار ٥٧/٦٩.

وتعلق كوبا أهمية كبيرة على زيادة وعي المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، وسكان البلدان المتضررة، بشأن الآثار الضارة الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة والذخائر.

فالبيانات المقدمة إلى الأمين العام من جانب البلدان المتضررة بشكل مباشر من المخلفات المشعة الناجمة عن النزاعات المسلحة تبين بوضوح أن استخدام اليورانيوم المستنفد يمكن أن يلحق ضررا بالغا بالإنسان والنباتات والحيوانات والبيئة عموما، وأن التلوث الإشعاعي الناجم عن استخدامها يشكل تهديدا على المدى الطويل.

وتبين البحوث والدراسات التي أجريت في أوساط السكان المتضررين الذين يعيشون في المناطق القريبة من مناطق قتال استخدم فيها اليورانيوم المستنفد، وفي أوساط الجنود المشاركين في أعمال عسكرية في تلك المناطق، أن التلوث الناجم عن اليورانيوم المستنفد يسمم البيئة لآلاف السنين ويؤدي إلى زيادة في معدل السرطان والأمراض الخطرة الأخرى لدى السكان، بالإضافة إلى التشوهات الخلقية. وقد أثبتت أن اليورانيوم المستنفد أكثر سمية عندما يتحول إلى غبار يمكن ابتلاعه أو استنشاقه. ففي ذلك الشكل، تقوم الرياح والمطر بنقله بسهولة وبتوسيع نطاق المناطق الملوثة به.

وفي الإضافة إلى التقرير المتعلق بهذه المسألة، الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين (A/65/129/Add.1)، أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه ”ما زالت هناك جوانب رئيسية غير متيقن منها علميا فيما يتعلق بالآثار البيئية الطويلة الأجل لليورانيوم المستنفد، ولا سيما فيما يتعلق بتلوث المياه الجوفية على المدى الطويل. وبسبب جوانب عدم التيقن العلمي هذه، دعا برنامج البيئة إلى اتباع نهج تحوطي تجاه استخدام اليورانيوم المستنفد، وأوصى باتخاذ إجراءات لتنظيف المواقع الملوثة وتطهيرها من التلوث. كما دعا إلى زيادة الوعي فيما بين السكان المحليين ورصد الحالة في المستقبل“.

وتجدد كوبا دعوتها الدول إلى الالتزام بالطلب المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق اتباع نهج تحوطي في استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد إلى حين تسليط مزيد من الضوء على الشكوك العلمية المحيطة بآثارها.

ونود أيضا أن نؤكد على أهمية تنفيذ توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للتخفيف من الأخطار المؤكدة والمحتملة التي تواجه البشر والبيئة من جراء التلوث الناجم عن استخدام اليورانيوم المستنفد.

والكشف عن بقايات لليورانيوم المستنفد متشتتة في البيئة في مناطق محددة استخدمت فيها أسلحة وذخائر تحوي هذه المادة وفي أماكن تعرضت فيها التربة والخضراوات والمياه والأسطح للتلوث، يؤكد ضرورة مواصلة التحقيق في الآثار المترتبة على استخدام هذه الأسلحة والذخائر.

وإلى حين التوصل إلى نتائج في بحوث أخرى تدرس آثار اليورانيوم المستنفذ، ينبغي أن تواصل الجمعية العامة الطلب إلى الدول الأعضاء التي استخدمت أسلحة وذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد أن تزود السلطات المختصة في البلدان المتضررة، على سبيل الاستعجال، بمعلومات شاملة ومفصلة عن مكان ذلك الاستخدام والكميات المستخدمة، بهدف تيسير تقييم المناطق الملوثة وإدارتها وتطهيرها.

وكوبا تحث أيضا الدول الأعضاء القادرة على تقديم المساعدة إلى الدول المتضررة من استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على أن تفعل ذلك، ولا سيما في تحديد المواقع والمواد الملوثة وإدارتها. وينبغي لها أيضا تقديم المساعدة التقنية إلى المجتمعات المحلية والدول المتأثرة وتوفير الرعاية الطبية الكافية في المناطق وإلى الأشخاص المعرضين للإشعاع الناجم عن هذه الأسلحة.

وتتابع كوبا عن كثب أحدث المعلومات العلمية المتعلقة بالآثار التي يخلفها على البشر التعرض الداخلي عن طريق استنشاق اليورانيوم أو ابتلاعه، والتي ستقدمها لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وينبغي أن يشمل الاستعراض جميع آثار اليورانيوم على صحة الإنسان.

ومن التضارب أنه رغم وجود معايير ملزمة قانونا تنظم استخدام المواد النووية، بما في ذلك اليورانيوم المستنفد، للأغراض السلمية، لم توضع حدود لاستخدام اليورانيوم المستنفد في القطاع العسكري، وخاصة في الحالات التي تستخدم فيها هذه المادة لأغراض هجومية من أجل تعزيز المقذوفات والقنابل والقذائف.

وفي هذا الصدد، تؤكد كوبا من جديد الأهمية التي تعلقها على مبادئ القانون الدولي، ولا سيما حظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد والأساليب الحربية التي تتسبب بطبيعتها في إصابات زائدة عن الحد أو معاناة لا داعي لها، في النزاعات المسلحة. ويُحظر استخدام أساليب أو وسائل الحرب التي يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق ضررا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدا بالبيئة الطبيعية.

وتدعو كوبا إلى امتثال جميع الدول للمادة ٥١، المتعلقة بحماية السكان المدنيين، من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف.

فالأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد تشكل خطرا يهدد الحياة والبيئة. ومن الضروري إجراء مزيد من البحوث بشأن آثارها.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

امتثالا لالتزاماتنا تجاه الأمم المتحدة، يشرفني أن أبلغكم بأنه، فيما يتعلق بالقرار ٥٧/٦٩، المعنون ”آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد“، القوات المسلحة في السلفادور لا تملك أي أسلحة أو ذخائر من هذا القبيل. غير أنه بوصف السلفادور دولة من الدول الأعضاء، فهي تؤيد أي تدابير اتخذها الأمم المتحدة للحد من استخدام هذه الأسلحة وآثارها على البشر.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ أيار/مايو ٢٠١٦]

تتشرف غواتيمالا بإبلاغكم، بأنه وفقا لمديرية مصنع ذخائر الجيش، لم ينتج المصنع قط ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

١ - وفقا للفقرتين ٢ و ٨ من القرار ٥٧/٦٩ المعنون ”آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد“، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تقدم اليابان آراءها إلى الأمين العام عن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

٢ - اليابان لم تملك ولم تستخدم أسلحة وذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد. وتدرك اليابان أنه، رغم الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية المعنية بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على صحة البشر والبيئة، لم يتوصل في الوقت الراهن

إلى أي استنتاج حاسم على الصعيد الدولي. وستواصل اليابان بعناية متابعة التطورات التي تعرفها الدراسات التي تجريها المنظمات الدولية المعنية.

٣ - وتواصل اليابان دعوة جميع المنظمات الدولية المعنية إلى إجراء دراسات موقعية متعاقبة وزيادة جمع المعلومات، بما يشمل أحدث النتائج العلمية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لآراء وأنشطة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر في هذا المجال، وتقديم آرائها بشأن الآثار التي قد/يمكن أن يخلفها استخدام الذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على جسم الإنسان وعلى البيئة.

٤ - وفي هذا الصدد، تعتزم اليابان مواصلة الحوار، حسب الاقتضاء، مع المجتمع المدني بشأن هذه المسألة.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تعلمكم وزارة الدفاع الوطني بما يلي:

لم يتبين لغاية تاريخه أي آثار لاستخدام أسلحة وذخائر تحوي يورانيوم مستنفذ على الأراضي اللبنانية، وذلك بنتيجة الكشف على مواقع معينة قام بها فوج الهندسة في الجيش والهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، وهما الهيئتان المخولتان علمياً وقانونياً بالتحقق من هذا الأمر.

ولم تثبت نتائج الفحوص المخبرية التي أجرتها الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية التابعة للمجلس الوطني للبحوث العلمية بالتعاون مع فوج الهندسة وجود أي دليل على استخدام اليورانيوم المستنفد في العينات التي أخذت بتواريخ متعددة من بعض البقع المشبوهة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

المكسيك بلد محب للسلام يلتزم التزاما تاما بمنع الآثار التي تخلفها على الإنسان الأسلحة العشوائية، وبترع السلاح العام الكامل، وبتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

بشكل غير تقييدي، وبناء عالم أكثر أمنا وسلاما، لا يقوم على الأسلحة وإنما على القانون الدولي والتعاون والتضامن بين الأمم.

وبوصف المكسيك جهة فاعلة مسؤولة على الصعيد العالمي، فإنها ملتزمة بتعزيز جميع جوانب السلامة النووية. ولذلك، فهي تمتثل للتدابير الدولية للتأكد من أن المواد النووية الموجودة في أراضيها آمنة، وفقا لتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واللجنة الوطنية للأمان النووي والضمانات، وهي الهيئة المسؤولة في المكسيك عن التنظيم، وفرض رقابة صارمة على صادرات وواردات اليورانيوم المستنفد المستخدم حصرا للأغراض السلمية وإصدار أذونه، لم تسجل أي استخدام لليورانيوم المستنفد في الأسلحة أو الذخائر في المكسيك.

وليس للجنة علم بأي بحث في المكسيك عن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ أيار/مايو ٢٠١٦]

صوتت هولندا لصالح قرار الجمعية العامة ٥٧/٦٩ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية آراءها في آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

وتعترف هولندا بضرورة إجراء المزيد من البحوث في آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، وتعرب عن ارتياحها لطرح هذا الموضوع للنقاش في إطار محفل الأمم المتحدة. غير أن إشارة القرار إلى الآثار الضارة ''المحتملة'' لاستخدام الذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على صحة الإنسان والبيئة لم يتسن إثباتها حتى الآن عن طريق الدراسات العلمية التي قامت بها المنظمات الدولية المعنية، مثل منظمة الصحة العالمية.

والقوات المسلحة الهولندية لا تستخدم ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد. إلا أنه ليس من المستبعد، في سياق البعثات المتعددة الجنسيات، أن يعمل المجندون الهولنديون في مناطق يجري فيها استخدام ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد أو سبق أن استُخدمت فيها من قبل

الحلفاء. وتتابع الحكومة الهولندية باستمرار الحالة الصحية للجنود الهولنديين الموفدين في بعثات دولية وتحرص على رفاههم. ويجب تفادي التعرض للمواد الخطرة بأقصى ما يمكن.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

درست عدة منظمات دولية ودول آثار اليورانيوم المستنفد. وأثيرت عدة مسائل تقنية وعلمية بشأن استخدام اليورانيوم المستنفد وأثره على البيئة والإنسان.

وبعد حرب الخليج، أشارت منظمة الصحة العالمية إلى زيادة في حالات السرطان والتشوهات الجينية في تلك المنطقة، وقيل إن ذلك يعزى إلى استخدام هذا النوع من الذخائر. غير أن اختبارات لاحقة أجريت في العراق (بغداد) كشف عن أن مستوى النشاط الإشعاعي في الجو لم يكن كبيرا.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا يعرض نتيجة دراسة للأثر بشأن استخدام اليورانيوم المستنفد خلال عمليات القصف التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البوسنة والهرسك. وركزت الدراسة على الآثار الجانبية المحتملة لليورانيوم المستنفد على السكان المدنيين وعلى الأفراد العسكريين في القوات الدولية المتكاملة، وخلصت إلى أن المخاطر المرتبطة باحتمال التعرض لليورانيوم المستنفد قليلة.

وقد أيدت بلغراد نظرية التلوث، بعد تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في البلقان ونتيجة للتقارير المقدمة في عهد ميلوسيفيتش، التي تذكر مستويات تلوث يزعم أنها تتجاوز الحدود المسموح بها. ورفعت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دعوى على بلدان التحالف (بما في ذلك البرتغال) لدى المحكمة الدولية في لاهاي.

ولم تستخدم القوات المسلحة البرتغالية قط ذخائر اليورانيوم المستنفد، ولا تملك هذا النوع من الذخيرة في ترساناتها.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

حتى نهاية تسعينات القرن الماضي، استخدم جيش أوروغواي ذخائر كاشفة الأثر مخترقة للدروع مثبتة بالزعانف ومتساقطة الأجزاء من عيار ١٠٥ مم كانت أجهزة الاختراق فيها تحوي اليورانيوم المستنفد؛ ولم يبلغ عن أي حادث أو أثر سلبي على الناس أو الحيوانات أو البيئة.

وأوروغواي لا تملك حاليا ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد.

ثالثا - الردود الواردة من الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ عن الدراسات المتعلقة بآثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على الناس والبيئة. وقد أجرت الوكالة هذه التقييمات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، في أعقاب الطلبات الواردة من الدول الأعضاء. وكانت الأقاليم المشاركة هي تلك المتضررة من نزاعات استخدمت فيها الذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد وما زالت مخلفات من هذه الذخائر منتشرة في البيئة، مثلا في البوسنة والهرسك والجبل الأسود والكويت والعراق.

ويمكن العثور على تلك المخلفات في شكل مواد أو شظايا ذخائر مشتتة. وقد تعاملت تقييمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حصرا مع السكان المدنيين بعد انتهاء النزاعات. وأدرجت تقارير الوكالة في تقارير الجمعية العامة A/63/170 و A/65/129 و A/67/177 و A/69/151.

واستندت التقييمات إلى حملات لأخذ عينات بيئية موقعية، تلاها تحليل مخبري للعينات البيئية وتقييمات إشعاعية استنادا إلى سيناريوهات محددة خاصة بالتعرض للإشعاع

تراعي الأنشطة العامة المحتملة في المناطق المتضررة (مثلا مساحة الأرض الملوثة، واستخدام الأرض، واستهلاك المياه، وأنشطة السكان في المناطق التي عثر فيها على شظايا الذخائر). وبالنسبة لحالتي الكويت والعراق، أصدرت الوكالة منشوري الأوضاع الإشعاعية في مناطق من الكويت توجد بها مخلفات من اليورانيوم المستنفد (٢٠٠٣)[1] والأوضاع الإشعاعية في مناطق مختارة من جنوبي العراق توجد بها مخلفات من اليورانيوم المستنفد (٢٠١٠)[1].

ولم تشارك الوكالة في أي تقييمات إضافية بعد تلك التي أسفرت عن المنشور الذي صدر عام ٢٠١٠ في ما يتعلق بالحالة في جنوبي العراق. ويعزى هذا إلى عدم تقديم طلبات من الدول الأعضاء.

والاستنتاج العام الوارد في المنشورين المذكورين وفي الدراسات الأخرى التي شاركت فيها الوكالة (مثلا تلك المتعلقة بحالات ما بعد النزاع في منطقة البلقان) هو أن وجود مخلفات منتشرة في البيئة من اليورانيوم المستنفد في مرحلة ما بعد النزاع، عندما لوحظ في شكل تلوث محصور للتربة والخضراوات والمياه والأسطح، لا يشكل خطرا إشعاعيا على السكان المحليين. ومستويات التعرض السنوية التقديرية التي يمكن أن تنشأ في المناطق التي توجد بها مخلفات مشتتة ستكون في عداد بضع ميكروسيفرتات، أي أقل إلى حد لا يستهان به من الجرعة السنوية التي يتلقاها السكان في جميع أنحاء العالم بسبب مصادر الإشعاع التي تحدث بصورة طبيعية، وأقل بكثير من المستوى المرجعي الذي أوصت به الوكالة بوصفه معيارا إشعاعيا للنظر في ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية.

غير أن جميع الدراسات المذكورة أعلاه شددت على أن وجود شظايا كبيرة من ذخائر اليورانيوم المستنفد، أو اليورانيوم الكامل، يمكن أن يؤدي إلى حالات تعرض إشعاعي كبير بالنسبة للأفراد الذين هم على اتصال مباشر بتلك المواد المشعة، مثلا إذا جمعت كقطع تذكارية أو عند إعادة استخدام المركبات العسكرية التي أصيبت بتلك الذخائر لتجميع الخردة المعدنية. وكانت المشورة المقدمة في مثل هذه الحالات هو تحديد وتقييد الوصول إلى المواقع التي يمكن أن توجد بها شظايا الذخائر أو الذخائر الكاملة تلك، وهي عادة ما تكون مناطق لا زالت بها معدات حربية متضررة بعد انتهاء أحد النزاعات، وبالتالي أشير على السلطات الوطنية بإجراء حملات للمسح وبإدارة مخلفات ذخائر اليورانيوم المستنفد باعتبارها نفايات منخفضة الإشعاع.

(١) متاح على العنوان الشبكي: www-pub.iaea.org/MTCD/publications.

وقدمت الوكالة نتائج هذه الدراسات، بما في ذلك توصيات، إلى السلطات الوطنية في المناطق المتضررة التي بيدها الاختصاص لإجراء المزيد من عمليات المسح والرصد عند الاقتضاء. وأشارت الوكالة إلى أن الدراسات اقتصرت على السكان المدنيين في بيئات ما بعد النزاع وأن النتائج والاستنتاجات تُعتبر صحيحة في وقت إجراء التقييمات.

وخلاصة القول، في الدراسات التي شاركت فيها الوكالة، لم تكن المخاطر الإشعاعية الناتجة التي يواجهها الجمهور كبيرة في الحالات التي لوحظ فيها اليورانيوم المستنفد في شكل تلوث بيئي محلي بفعل الجسيمات الصغيرة الناجمة عن الاصطدامات غير أنه في الحالات التي عثر فيها على شظايا ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد، أو ذخائر كاملة من هذا النوع، هناك خطر محتمل لآثار الإشعاع على الأفراد الذين يكون لهم اتصال مباشر بتلك الشظايا أو الذخائر. ويمكن للسلطات الوطنية التخفيف من هذه المخاطر باتخاذ تدابير مضادة بسيطة من قبيل تجميع تلك الشظايا وتخزينها والتخلص منها.

ومع ذلك، لوحظ أيضا أن وجود مخلفات من اليورانيوم المستنفد في بيئة من بيئات ما بعد النزاع يزيد من قلق السكان المحليين، ونتائج عمليات التقييم الإشعاعية التي أجرتها الوكالة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، توفر أساسا لطمأنة الجمهور من جديد في جميع البلدان المعنية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

أجرت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، في إطار برنامج عملها الحالي، استعراضا شاملا لأحدث المعلومات التي تتضمنها المصنفات العلمية بشأن الآثار المترتبة على الإنسان من التعرض الداخلي بسبب استنشاق أو ابتلاع اليورانيوم.

ويغطي هذا الاستعراض اليورانيوم الطبيعي، واليورانيوم المخصب واليورانيوم المستنفد، وهو يقتصر بشكل رئيسي على الآثار الإشعاعية، رغم أنه من الواضح أن الآثار السمية الكيميائية كبيرة بالنسبة لصحة الإنسان (والأمر كذلك بصفة خاصة في ما يتعلق باليورانيوم المستنفد).

وفي هذا الصدد، قيمت اللجنة العديد من الدراسات المنشورة عن الآثار الصحية في أوساط المحاربين القدماء الذين ربما تعرضوا لليورانيوم المستنفد. ولم يعثر من الناحية السريرية

على أي أمراض مهمة متصلة بالتعرض للإشعاع الناجم عن اليورانيوم المستنفد. ومن المتوقع اعتماد الاستعراض الكامل لنشره من جانب اللجنة العلمية في دورتها السنوية الثالثة والستين (٢٧ حزيران/يونيه – ١ تموز/يوليه ٢٠١٦)، ومن المتوخى أن يكون جاهزا للنشر قبل نهاية عام ٢٠١٦.